

باب المناظرة والمراسلة

الرد على الشيخ نجيب - تابع لما في الجزء السادس

مسألة المسائل الدينية

«المسألة الأولى من الحديث» نص حديث جابر عند ابن ماجه وأورده الشيخ نجيب محرراً فأشرنا إلى ذلك في تلك الجملة الوجيزة وكان غرضنا من تلك الإشارة الفرق بين عبارة الحديث عنده وهي «إلا أن يقهر سلطان يخاف سيفه أو سوطه» وعبارته عند روايه (ابن ماجه) وهي «إلا أن يقهر سلطان يخاف سيفه وسوطه» فقوله سلطان معناه سلطة فيشمل كل سلطة لكل قوي . وقد اكتفينا بالإشارة لأنه لم يكن من غرضنا تفصيل خطأ الاستنباط الجديد بل عدم الثقة باستنباطه فلما أراد أن يرد علينا كل ما قلناه وإن كان حقا ورجع إلى الكتب التي من شأنها أن تذكر هذا الحديث وكذب بعد ذكر عبارتنا في تصحيح الرواية مانعه (ص ٣٢)

«وتقول في الرد عليه قد ذكر في البرق الوبيض حديث جابر باللفظ الذي ذكرنا وعزواته في الرسالة إليه وقد ذكره في كثر النعال مطولا ونسبه لليبي وفيه ألقاظ لا يوجد في البرق وجاء في آخره : ألا لا يؤمن امرأة رجلا ولا يؤمن أعرابي مهاجرا ولا يؤمن قاجر مؤمنا إلا أن يقهر سلطان يخاف سيفه وسوطه اه وقد ذكره في متقى الأخبار باللفظ الذي ذكره المعرض ولعله قصوره قصر الرواية عليه اه

ثم ذكر بعد هذه الجملة ان الحديث ذكر في المذهب وشرح الاقناع قال «وذكره ابن ماجه في سننه مطولا» وذكر آخره عنه وفيه «إلا أن يقهر سلطان» ثم ذكر أسماء بعض اقتبائه الذين أورده في كتبهم واستنبط من ذلك أن «كل من احتج به في موضع اقتصر فيه على موضع حاجته في الاحتجاج وكل ذلك جائز لم يقل بمنه أحد ولا ضرر في اختلاف الالفاظ مع اتحاد المعنى

الأثرى ابن ماجه قد ذكره في سننه بلفظ والبيهقي قد ذكره بلفظ ومتقى الاخبار قد ذكره بلفظ ولكن حب الاعراض على الناس يعني ويصم نعوذ بالله من ذلك « اه

أقول قد أخطأ الشيخ نجيب في هذا المقام من وجوه (أحدها) ان كلامه في رسالة السكوتاه كان في رواية ابن ماجه لحديث جابر لاني الحديث على الاطلاق ورواية ابن ماجه ليس فيها اختلاف وايست كما أورده فهو قد نسب الى ابن ماجه تحريف الحديث أو نسب اليه ما لم يروه ولا يخرج من هذه الورطة كون غير ابن ماجه قد رواه باللفظ الذي ذكره ان صح ذلك

(ثانياً) قوله انه عز حديث جابر الى البرق الوميض غير صحيح فان المتبادر من عبارته في رسالة السكوتاه انه نقل الحديث عن سنن ابن ماجه نفسها فانه قال مانعه : « وما يدل على انه لا يشترط للسلطان الذي يقاد الفضة و يأذن بالجمعة ان يكون مسلماً بل يجوز ذلك من السلطان الكافر ما أخرجه ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « وساق الحديث وذكر في آخره (اه) ثم قال في ابتداء كلامه هكذا

« ولذا قال في النهاية وغيرها ويجوز النقل من السلطان الجائر كما يجوز من العادل وذكر في المنتظم والاسلام ليس بشرط فيه أي في سلطان النبي بقوله اه كلامها « ثم ابتداء كلاماً جديداً هو حكاية قال في آخرها اه من البرق الوميض : فهل يفهم أحد من ذلك انه نقل حديث ابن ماجه من البرق الوميض ؟ كلا بل هو يغالط أو يكتب ما لا يريد ثم لا يفهم ما يكتب

(ثالثاً) ان البرق الوميض ليس من كذب الحديث التي يهتد عليها ويوثق بها فاحتجاجة بنقله لحديث ابن ماجه لا قيمة له . ولعل اقتضاره على نقل الحديث عنه أدل على قوة الاطلاع - ولا تقول على الجهل بالحديث وكتبه - من اقتضارنا على عبارة متقى الاخبار الذي هو من كذب الحديث المشهورة المروفة بالضبط وصحة النقل

(رابعاً) قوله ان كثر العمل بنسب حديثه المطول الى البيهقي يفهم منه انه لم

يمزه الى مخرجه الذي عزاه هو اليه وهو ابن ماجه والصواب انه عزاه الى ابن ماجه فالبيهقي ولا تقول ان الشيخ نجيبا لا يعرف أنهم يرمزون الى ابن ماجه بحرف «ه» (خامسها) ذكره ابن ماجه في جملة من رووا الحديث - والكلام في روايته خاصة - تمصيل حاصل لا يصدر من محصل

(سادسها) ان الذين احتج باختلافهم في إيراد الحديث ليسوا كلهم رواة له وإنما هم ناقلون فالراوي للحديث هو ابن ماجه وكذلك البيهقي كافي كنز العمال وليس صاحب كنز العمال من أهل التخريج وإنما هو ناقل وكذلك الفقهاء الذين ذكروهم فلا يحتاج بنقل أحد منهم وإنما يجب الرجوع الى كتب أهل التخريج وقد علمت نص ابن ماجه وأما البيهقي فهذا نصه كافي السنن الكبرى له:

«أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ببغداد أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمر بن البهري أخبرنا محمد بن عبد الملك الدقيقي انا يزيد بن هرون أخبرنا فضيل بن مرزوق حدثني الوليد بن بكير أخبرنا عبد الله بن محمد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يا أيها الناس توبوا الى الله عز وجل قبل ان تموتوا وبادروا بالأعمال الصالحة وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر والعلانية توجروا وتحمدا وترزقوا واعملوا أن الله عز وجل افترض عليكم الجمعة فريضة مكتوبة في مقامي هذا في شهري هذا في عاين هذا الى يوم القيامة من وجد اليها سبيلا فن تركها في حياتي أو بعدي جحدوا بها واستخفافا بها وله إمام جائر أو عادل فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره الا ولا صلاة له الا ولا وضوء له الا ولا زكاة له الا ولا حج له الا ولا بره حتى يتوب فان تاب تاب الله عليه . الا ولا تؤمن امرأة رجلا الا ولا يؤمن أعرابي مهاجرا الا ولا يؤمن فاجر موثنا الا لمن يقهره بسلطان يخاف سطوته » عبد الله بن محمد هو العلوي منكر الحديث لا يتابع في حديثه قاله محمد بن اسماعيل البخاري : اهقول البيهقي

أقول ومنه تعلم ان طريقه هو عين طريق ابن ماجه لا طريق آخر كما زعم

الشيخ بخيت وأنه أورد الحديث وبن جرح راويه ليعلم أنه لا يخرج به . ومن نص سنن البيهقي الموافق لنص سنن ابن ماجه في قوله « الا أن يقهره بباطان » تعلم أن ما في كثر النمل من النقل عنها محرف وأما الطبراني فلم يخرج هذا الحديث وإنما حديثه خاص بفرضية الجمعية ليس فيها ذكر الامامة ولا القهر بالسلطان فهو لا يعد طريقاً ليقوى به الحديث فما هذا الغش والتليس

— المسألة الثالثة — سند الحديث —

ذكر الشيخ بخيت عبارتنا في تلك المقالة في كون الحديث منكراً أو موضوعاً لقول البخاري في راويه التميمي منكر الحديث وقول وكيع فيه يضع الحديث ثم اننا أخذنا ذلك عن الشوكاني ونقل هو عبارة الشوكاني وفيها ما ذكر عن البخاري وعن وكيع ثم قال (ص ٣٤) « ولم يقل الشوكاني ان الحديث منكراً أو موضوع كما اجترأ عليه المترض من نفسه ولا يلزم من الطعن في رجال الحديث الطعن في نفس من الحديث على ما سيأتي بيانه ونذكر لك ما قيل في رجاله لتقف على حقيقة الحال ثم تبينه بما يتعلق بحال المتن » ثم ساق سند ابن ماجه ونقل بعض ما قيل في رجاله واحداً واحداً ثم قال (ص ٣٨)

« وما أوضحنا لك في الرجال تعلم ان كلا من محمد بن عبد الله بن نمير والوليد بن بكير ثقة عدل لا طعن فيه وقد روى الوليد وهو ثقة هذا الحديث عن عبد الله بن محمد المدوني ورواه محمد بن عبد الله بن نمير وهو ثقة عن الوليد وقد تابع محمد بن عبد الله المدوني في هذا الحديث عبد الملك بن حبيب وان الطعن فيه غير مسلم ولم يتفقوا عليه وان علي بن زيد قد روى عنه قتادة والسيافان والحارثان وخطي وكفي بذلك توثيقاً وتديلاً وقد خرج له الاربعة والبخاري في الأدب وعلم في صحيحه وان قرن به غيره وبالجملة فلم يطعن على أحد من رجال هذا الحديث بالفسق وعلم العدالة وعلى فرض تسليم الطعن فناية ما يقتضيه ضعف هذا الراوي المطعون فيه . وضعف الرواية لا يسقط الاحتجاج بالحديث الا اذا عارضه ما هو أقوى فيقدم عليه ولم يوجد ما يعارض هذا الحديث بل وجد

من الكتاب والسنة الصحيحة والاجماع ما يشهد بصحة معناه ويؤيده كما يأتي
وكون الراوي منكر الحديث لا يقتضي ان متن الحديث الذي رواه منكر فن
المذكر قد اختلفوا فيه فقال في انتقيح هو ما لم يروه أصحاب السنن والمسائيد
والصحيح ولا يوجد له أثر في كتاب من كتب الامهات كمسند أحمد ومجمع
الطبراني ومصنف ابن أبي شيبة وغيرها مع شدة حاجتهم اليه اهـ

ثم ذكر أقوالا أخرى في الحديث المنكر لتأخري المحدثين واعتمد قوله
التقريب بالتفصيل فيه كالناذ قال « وقد علمت ان من الشاذ ما يكون صحيحا
وما يكون حسنا فيكون المنكر كذلك » الخ

أقول كلام الشيخ بخيت هنا يدل على أحد أمرين إما انه لا يعرف علم
الحديث ولا بوجه الالمام وإنما يرجع الالتمس عند الحاجة فيكتب عنها ما يلوح له ان
يوافق غرضه وأما انه يحرف الكلم عن مواضعه ويداس و... و... عامدا عالما والأول
هو الأظهر ومن الدلائل على ذلك من كلامه هذا ما ترى من أنواع الخطأ وهي
« ١ » جعل الوليد بن بكير كمحمد بن عبد الله بن عمير عدلا لاطعن فيه

وقد قل الذهبي في الميزان ما رأيت أحدا وثقة غير ابن حبان وقد نسب بعضهم
ابن حبان الى انساهل في التمديل وقالوا انه واسم الخطر في باب التوثيق يوثق
كثيرا ممن يستحق الجرح وفي تدريب الراوي للسبوطي وفتح المفتي للسخاوي
تفصيل في ذلك محصله ان له اصطلاحا يخالف فيه غيره منه ان كان يجعل الحسن
صحيحا وانه كان يوثق من لم يظن فيه أحد . ولم يعتمد الذهبي قول أبي حاتم
فيه (شيخ) توثيقا وكلمة شيخ عند أبي حاتم في المرتبة الثالثة قال في صاحبها « يكتب
حديثه وينظر فيه » أي يكتب لأجل البحث عنه فهل يقال في مثل هذا انه
ثقة كمحمد ابن عبد الله بن عمير الذي روى عنه الشيخان ؟؟

« ٢ » قوله ان الطمن في عبد الملك بن حبيب غير مسلم هو حكاية لقول المقرئ
المؤرخ صاحب نفع الطيب وهو ليس من أهل الجرح والتمديد وقوله هذا
لا يعتمد به فان الجرح المفسر مقدم على التمديل لاسيما اذا أيد بعض أهل الجرح
فيه بعضا . وألفاظ الجرح فيه كثيرة منها ما نقله الشيخ بخيت عن الشوكاني

وعن ابن باب ومنها ما ذكره الذهبي في الميزان عن ابن حزم انه قل فيه ليس بثقة وقال روايته ساقطة مطروحة . وعن الحافظ أبي بكر بن سيد الناس انه قال فيه انه صحفي لا يدري الحديث ، وضعفه غير واحد ثم قل وبعضهم اتهمه بالكذب وقال ابن حزم روايته ساقطة مطروحة أقول فاذا أجلناه عن الكذب فهل نجهل عن القول بالجهل بالحديث الذي أيد كلام ابن باب فيه قول الحافظ أبي بكر انه صحفي لا يدري الحديث ، والحافظ الذهبي نفسه قد وصفه بذلك مع اعترافه بعلمه فانه قال فيه « كثير الوهم صحفي » ويؤيد هذا ما نقله بنحيت من مسألة الفرارة والنجواب الذي نقله عن المقرئ فيما ليس بشيء ، فان الذين يقولون بالاجازة لا يعدون من أجيز فرارة من الكذب (أي جوق) لم يقرأها ولم تقرأ عليه راويها لها ضابطا لما فيها بحيث يخرج بتابعته في تقوية منكر الحديث . فليت شمري هل فهم الشيخ بنحيت هذا فأعترض فيه أم لم يفهمه

(٣) قوله ان علي بن زيد قد روى عنه فلان وفلان وكفى بذلك توثيقاً مردود بأن رواية من ذكر عنه لا تدل على عدم الطعن فيه بل الطعن فيه منقول فقد قال الامام أحمد فيه هو ضعيف وقال البخاري وأبو حاتم لا يخرج به ولا ينافي ذلك رواية البخاري عنه في الادب المفرد فانه يروي فيه عن الضعفاء ولو لم يكن ضعيفا عنده لروى عنه في صحيحه . وكان ابن عينة يضعفه وقال حماد بن زيد أخبرنا علي بن زيد وكان يقلب الاحاديث وقال الفلاس كاتب يحيى القطان ينقي الحديث عن علي بن زيد . وطعن آخرون فيه فراجع مع هذا ما سائر ما قيل فيه في ميزان الاعتدال

(٤) قوله : وبالجملة فلم يعطى علي أحد من رجال هذا الحديث بالفسق وعدم العدالة : مما يتمجب منه فان الطعن بالفسق ليس من ألفاظ جرح الرواة الدال على عدم الاحتجاج بروايتهم وكان الشيخ بنحيتا ظن ان شأن الحديثين في الرواة كقضاة المحكمة الشرعية في الشهود بل كشأن تحوت المائة في طعن بعضهم ببعض فان كان هذا ظنه فهو اثم فاتهم رضي الله عنهم ما كانوا يقولون ان فلانا لا تقبل روايته لانه فاسق أو زان أو مرتش بل جعلوا للجرح مراتب ليس

فيها شيء من قيل ألقاب السباب الالفاظ الكذب هو يذكرة الجمهور
للضرورة ومنهم من ينزه عنه كالبخاري وقتلنا يصرحون به . قى الفاسق وكل ما قلنا
عنهم من ألقاب الجرح في رواية هذا الحديث معناه ان الجرح ليس عدلا اذ الجرح
يقابل التعديل ولا حاجة الى التصريح بكلمة «غير عدل» وما في معناه . فليبحث
في كتب هذا الفن عن مراتب الجرح يتبين له ذلك ويعلم أن قوله لم يطعن
على أحد من رجال هذا الحديث الخ لا يقيد شيئا في تقوية سنده وجعله مما
يحتاج به . وقد علم القراء ما قيل في غير محمد بن عبد الله بن غير منهم وحسبهم
أن البخاري قال في راوي الحديث أنه منكر الحديث ومن اصطلاحه أن من قال
فيه ذلك لا يحمل الرواية عنه فهل يقول الشيخ بخيت إن من لا يحمل الرواية عنه
ثقة عدل يحتاج بحديثه ؟

(٥) قوله ضعف الرواية لا يسقط الاحتجاج بالحديث الخ خطأ يأتي بيانه بعد

(٦) قوله أنهم لم ينفقوا على الطعن بهد الملك لا يفيد على تقدير صحته الا اذا كان
يشترط في الاعتراف بالجرح والاتفاق عليه وليس الامر كذلك بل الجرح مقدم
على التعديل مطلقا أو بشرط كونه مفسرا

(٧) قوله : وكون الراوي منكر الحديث لا يقتضي أن من الحديث منكر :
لا يفيد بل يقوي الحجة عليه الا اذا صح قوله ان ضعف الرواية والحديث لا يسقط
الاحتجاج به ولن يصح فان كون الراوي منكر الحديث جرح له يمنع الاحتجاج
بحديثه عند البخاري وقد يكون الحديث منكرا وهو مما يحتاج به على القول بأنه
بمعنى الشاذ وهو ما اعتمده وان كان غير مضمود في نفسه وإنما المضمود من أقوال
كثيرة ان بين المنكر والشاذ عموما وخصوصا من وجه يجمعان في كون الراوي
قد انفرد برؤية كل منهما وينفرد الشاذ بكون راويه ثقة والمنكر بكون راويه
ضعيفا (انظر كشاف اصطلاحات الفنون) وإنما توهم من توهم ان الشاذ والمنكر واحد
من اختلاف القوم في الاصطلاحات . وإنما قلنا في تلك المجال ان الحديث منكر
أو موضوع بناء على انفراد محمد بن عبد الله التميمي به وعدم الاعتراف بمتابعة عبد
الملك بن حبيب له لأنه ليس من أهل الرواية وقد بصوا على أن التميمي هذا
(المنار ٩) (١٨٨) (المجلد التاسع)

لا يتابع واذا تفرد منكر الحديث أو من يضعه بحديث كان متن الحديث منكرا
أو موضوعا. فإذا أثبت الشيخ بخصيت أن لهذا الحديث روايات أخرى يكون قولنا ذلك
خطأ سببه عدم اطلاعنا على تلك الروايات وأين هي ومن هم رجالها؟
آية من آيات دقة الشيخ بخصيت في علم الحديث

قال في آخر (ص ٤٠) بعد ما تقدم «وقول ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به شهادة
نفي قال في الرحمة المرسلة للحافظ عبد الحمي الكتاني القاسمي وقد قال الحافظ
ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد في حديث قال ابن حبان
فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله ولا عمر ولا سعيد ولا الزهري
مانعه قول ابن حبان شهادة نفي صدرت من غير استقراء تام على ما سئله
فهي مردودة اه وقال الذهبي الكلام في الرجال لا يجوز الاتهام المعركة تام الورع
اه قول الشوكاني تالف لا يقبل وقول وكيع يضع الحديث لا يقتضي ان هذا
المتن موضوع ولو كان موضوعا مارواه أولئك الاعلام ويسكتون عليه ولا يبينون
ذلك وقد علمت متابعة عبد الملك بن حبيب وعدم تسليم الطعن فيه وقول ابن
حجر واهي الحديث وقول ابن عبد البر هذا الحديث واهي الاسناد وقول البيهقي
لا يتابع في حديثه كل ذلك لا يقتضي كون هذا المتن واهيا قال الحافظ عبد الحمي
القاسمي في الرحمة المرسلة لان تعدد الطرق مانع من كون الحديث واهيا شديد
الضعف لان الضعف اذا حصل له أدنى انتعاش واستئناس أحدث فيه قوة
ومعلوم أن ضعيفين يظلمان قويا اه

أقول قد علم القراء ان هذا الحديث لم يروا من طريق محمد بن عبد الله العدوي
التميمي الذي تكرر ذكره والشيخ بخصيت ينقل كل هذه المطاعن فيه وهي أشد
ألفاظ الجرح عند المحدثين ثم لا يراها جارحة له مسقطه لعدائته مانعة من الاحتجاج
بحديثه . ومن دقيق علمه انه لا يفرق بين قولهم فلان لم يحتج به وقولهم فلان
لم يقل كذا اذ جعل الاول كالثاني شهادة نفي ولعله عند ما يعود الى عبارته هذه
يستحي منها واذا علم ان تلاميذه رأوها وفهموها يستحي أن يظهر بينهم بصفة
المعلم اذ لا أظن انه يخفى عليهم أن قول أهل الجرح والتعديل فلان لا يجوز

الاحتجاج به مما أنه غير عدل فعبارة ابن حبان بمعنى قول البخاري منكر الحديث أي لا تحمل الرواية عنه أو هذه أشد وأما قولهم ان فلانا لم يقل كذا فلا معنى له الا أن القائل لم يعلم بأنه قال لعدم استقرائه

وهل علمت أيها القاري من هو الحافظ عبد الحلي كتاتبي القاسمي الذي يتتبع الشيخ نجيت من علمه بالحديث ويخرج بقوله ورأيه ؟ هو الشيخ الكتاتبي المغربي الذي صر على القاهرة في العام الماضي والرحمة المرصلة رسالة له حاول فيها تحسين حديث البسملة « كل أمر ذي بال » وقد جمعه الشيخ نجيت حافظا ليعتج بكلامه ولا فخر له في ذلك فان الذي جمعه من الحفاظ لا يعرف علوم الحديث وجملة القول في سند هذا الحديث أن الشيخ نجيت ادعى انه لم يطمئن أحد في رجال سنده عند ابن ماجه بما يسقط عدالتها وانه مروى من عدة طرق يقوي بعضها بعضها وان الاعلام رواه وسكتوا عليه وان متابعة عبد الملك بن حبيب للتميمي عليه معتبرة وكل هذه الدعاوي باطلة كما علم مما تقدم على اختصاره

أصول الإسلام

﴿ الكتاب، السنة، الاجماع، القياس ﴾

جاءنا من الشيخ طه البشري الاستاذ المدرس بالجامع الازهر تحت هذا العنوان ما يأتي الى الدكتور النظامي محمد توفيق أفندي صدقي بعد انه محمد الله اليك ونصلي ونسلم على نبيه المجنبي ورسوله المصطفى وآله وصحبه فلقد قرأنا قائلك التي ذهبت فيها الى ان الاسلام هو القرآن وحده ونشددت من العلماء من يساجلك القول وبيادك الحججة حتى ينتهي البحث الى الحق الذي لا شبهة فيه فاذا كنت مصيبا تايبك رأيدك أو مخطئا خالفك وأرشدك واني مناظرتك ان شاء الله تعالى بما لا تربي فيه حرجا عليك من الزامك بما قال زيد ورأى خالد لكن بالكتاب نفسه أو بما رأيت فيه حجة لنفسك من غيره ملتزما جهد المستطيع حد المناظرة الصحيحة حتى تبلغ منزلة الحق الذي نشده جميعا فاما هدى يالى زفاق، والافتد بلغ أحدنا من مناظرة عندها، وكثيرا ما ابتدأت